Iraqi Institute For Dialogue
للحوار

سلسلة الملف ٢

# أعادة بناء الدولة
## صياغات الحل

المعهد العراقي للحوار

المعهد العراقي للحوار

سلسلة الملف

اسم الكتاب : أعادة بناء الدولة - صياغات الحل -٢-

اعداد : د . علي عبد الامير
جمال ناصر
عباس راضي العامري

الناشر : المعهد العراقي للحوار

الطبعة الثانية : ٢٠٢١

© جميع الحقوق محفوظة

يحتفظ المعهد بحقوق ملكيته للمواد المنشورة ، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونيًا أو ورقيًا الحصول على موافقة المعهد مع الإشارة إلى جهة النشر .

المعهد العراقي للحوار

# أعادة بناء الدولة

## صياغات الحل

-٢-

# مقدمة

عباس راضي العامري

رئيس التحرير

يشهد العراق بحسب المراقبين تحولاً استثنائياً في مسيرة تحولاته عبر تاريخه السياسي وذلك بانتقال السلطة من حكم ديكتاتوري إلى مرحلة احتلال اجنبي للبلد أخذت بعدها احزاب المعارضة السابقة وشخصياتها ورموزها دور قيادة البلد يشكل مستقل . . وذلك عبر اداة ديمقراطية هي الانتخابات المباشرة .

سنوات ما بعد التغيير الأولى شهدت اجتماعات مكثفة وحوارات لصياغة مشروعٍ تسير عليه الدولة الجديدة للنهوض بالبلد اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً ، وصار إلى دستور دائم وحكومات منتخبة تتبادل السلطة بشكل سلمي وانفتح العراق على العالم عبر علاقات خارجية أفضل من سابقتها .

المتابعون سجلوا غياباً واضحاً لمشروع ما بعد التغيير من قبل المعارضة السابقة (أقطاب الدولة الحالي) . . وهنا أثيرت استفهاممات عديدة عن سبب غياب المشروع . . وهل خطط له المعارضون (السابقون) أم أن الهدف الوحيد كان هو اسقاط النظام ومن ثم التفكير بالمشروع (البنائي)؟

الحديث اليومي المباشر مع السياسيين وأحاديثهم كذلك إلى وسائل الاعلام المختلفة وحتى الخلافات والانشطارات التي تشهدها اعراق الأحزاب العراقية وكذلك الكتل والتحالفات الانتخابية ينبأ أيضا عن هذا (الارتباك) وعدم وضوح الرؤية لبناء دولة على أساس مؤسساتي مدني بل لم يصل إلى حد الاتفاق على ملامح مشروع وطني ستراتيجي يثبت رغم التغير في وجهات النظر ولا تهزه الصدمات التي تمر بها علاقات الأحزاب والكتل فيما بينها . .

مبدأ الفصل بين السلطات الذي اقره الدستور في المادة ٤٧ في الباب الثالث هو الآخر شهد تمدداً من بعض السلطات على الأخرى . .

الهيئات التي خُطط لها أن تكون مستقلة وصفها بعض النواب بأنها «غير مستقلة ومسيسة» وكذا شهد موضوع ربطها بمجلس الوزراء لغطاً كبيراً أشرَ على عدم اتفاق بين الرئاسات على وجهة ارتباطها رغم أن الدستور واضح في المادة ١٠٢ في الفصل الرابع والذي تنص على أنها تخضع لرقابة مجلس النواب .

الرموز المعارضة المهمة غاب أكثرها من المشهد أما بسبب عدم وجود قاعدة جماهيرية تؤهله للفوز بمقاعد في مجلس النواب أو بسبب قانون الانتخابات نفسه أو بسبب حملات الإقصاء التهميش التي مارستها جهات ضد أخرى . .

كل هذا يجعلنا امام تسأل كبير . . هو : هل صارت العودة إلى نقطة المشروع الأولى التي اتفق عليها كل المعارضين . . مستحيلة؟ هل ما زال أمام الفرقاء متسع للرجوع إلى تلك النقطة للبدء بمشروع اعادة بناء الدولة على أساس صحيح؟ مم يخشى اصحاب المشروع الديمقراطي الذين يسعون لتأسيسه على ركام الديكتاتورية التي لازالت تنهش في النفوس قبل الاجساد؟ هل لا زال حزب البعث يمثل هاجساً لهم؟ أين يسير الاقتصاد العراقي؟ وما هو دور الأحزاب العراقية بل أين هي من كل ما يحدث؟

هذه الأسئلة وغيرها طرحناها على الدكتور احمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي وصاحب مشروع تغيير النظام . .

والدكتور فؤاد معصوم السياسي الكردي البارز ورئيس ائتلاف الكتل الكردستانية في مجلس النواب الحالي والسيد حميد مجيد موسى سكرتير الحزب الشيوعي العراقي والسياسي العراقي المخضرم . . وبدون مقدمات إليكم الإجابات التالية :

# د. فؤاد معصوم

## رئيس ائتلاف الكتل الكردستانية النيابي

■ انتم كمعارضة لنظام صدام حسين ، ماذا كان هاجسكم؟ وما هي خطتكم لاسقاط النظام؟ هل طرحتم مشروع لما بعد الاسقاط او السقوط؟

- منذ أيام نشاطات المعارضة والمؤتمرات التي أقيمت كان الهاجس الأساسي أو الهدف الأساسي هو إسقاط النظام وربما كان عندنا بعض التصورات للمستقبل بعد سقوط النظام أو

إسقاطه ولكن كانت مجرد مبادئ وتصورات عامة دون الدخول في التفاصيل .

في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر ١٢/ ٢٠٠٢ قدمنا تصوراً لنظام الحكم بالنسبة لورقة نظام الحكم يمكن انا الذي قمت بصياغتها والورقة السياسية كان فيها عدد من الأخوة من العراقية ومن المجلس كان الدكتور حامد البياتي ومن الوفاق الوطني وقبل البدء بالمؤتمر بحوالي اسبوعين أو عشرة أيام صارت لجنة مؤلفة من د . عادل عبد المهدي والمرحوم سامي عبد الرحمن وأنا ثلاثتنا نعيد النظر في هذه الورقة .

ولكن كما قلت تصور عام الهدف الأساسي إسقاط النظام وبعد إسقاط النظام فوجئنا بأن القوات الأمريكية الموجودة في العراق قوة إحتلال ودخلنا في مناقشات كثيرة مع بريمر وقبل بريمر كان كارنر ، وكارنر كان متفهم ومتفاهم وكنا قريبين من بعض وليس في فكره أن هذه القوات قوات إحتلال كان على وشك تشكيل حكومة وطنية لمختلف التيارات السياسية ولكن في الحقيقة عندما بدأ مجلس الحكم ثم بدأت الحياة العملية سيطرت الهواجس على الجميع هواجس الشيعة من أن يتمكن النظام السابق من خلال خبرات أو كوادره العديدة من خلال تشكيل القوات المسلحة عسكر وشرطة من جانب بريمر بدون التحقيق عن الشخص فقط ينظرون على قيافة الشخص

ويعينوه كانت الهواجس أن النظام السابق أو شبه النظام السابق يمكن ان يسيطر على الحكم .

كان هاجس المكون الآخر أن الشيعة عندما يمسكون بزمام الدولة ينتقمون من الآخرين وهواجس أخرى بأن الكرد لهم دور أساسي في العراق الجديد وينتهزون أيَّ فرصة لينفصلون عن العراق ويستقلون وهاجس الكرد أنه ممكن غداً السنة والشيعة كلهم ينتمون لقومية العربية يتفقون فيما بينهم ويعملون لنا أنفال أخرى وحلبچة ثانية هذه الهواجس بدأت وما كان لمجلس الحكم شراكة حقيقة في إصدار القرارات كان يناقشون بريمر مناقشات قوية هذه الهواجس بدأت وإلى الآن نعاني من هذه الهواجس . وفي الانتخابات الأخيرة صار اختلاف وليس في الانتخابات السابقة هنا يوجد سؤال (الإختلاف بأي اتجاه) : الاختلاف الأول الائتلاف الوطني كان يمثل الجميع هذه المكونات ولكن في هذه المرة صار إنشقاق وبالمقابل المكون السني كانوا متفرقين مشردين فإذا بهم يتفقون في جبهة واحدة هذا هو الفرق . وفي الفترة الأخيرة أو اللحظة الأخيرة طبعاً حاولوا أن يتفقوا مع بعض التحالف الوطني ودولة القانون ولكن بعد فوات الأوان أنا أتكلم من الناحية الفكرية وليس من الناحية السياسية الرأي السياسي يختلف توحدوا ظاهرياً رغم كل الاختلافات الشخصية والقبلية العميقة التي فيما بينهم بمواجهتهم مع الكتلة الأخرى فمثلاً عندما

يأتي موضوع العراقية تجد التحالف الوطني متفق لكن لو ما كان في العراقية الاختلافات كانت كثيرة . والآن عندنا أربعة مناصب أمنية أساسية إلى الآن لم يتم الاتفاق عليها وزارة الدفاع الداخلية الأمن الوطني والمخابرات . نحن أمام مشاكل عويصة كيف نتجاوزها هذا التجاوز لا يمكن من خلال تقبيل اللُحى لابد من خطوات عملية هذه الخطوات العملية بحاجة إلى الشجاعة واتخاذ القرار وتحمل المسؤولية من كل الأطراف ثانياً الاتفاق على خطوات أساسية لأن أنا قلت الثقة بين الرجل وزوجته لكن ليس هناك ثقة بين الأطراف السياسية . الأطراف السياسية لابد من أن تكون خطوات عملية واحد مقابل واحد والثقة لا تأتي هكذا بين السياسيين وإلى الآن من يتقدم بالخطوة الأولى هذه الخطوة الأولى أساسية مثلاً ثلاثة اجتماعات لم نصل إلى شيء كل أسبوع اجتماع لكن اجتماعات بدون نتيجة .

إذن لابد من اتخاذ عدة خطوات في المجال التشريعي نحن لدينا أكثر من ستة مواد دستورية كلها تنظم بقانون وإذا لم تنظم بقانون يعني مجرد مبدأ مسجل فيما نسميه بالدستور ولكن لا ينفذ هذا لأنه مشروط بصياغة قانون وطالما لم ينظم بقانون فتبقى هذه المادة الدستورية معطلة إذن نحن إذا اتفقنا على تشريع القوانين التي أشارات إليها المواد الدستورية اعتقد آنذاك ستكون عندنا البنية التحتية لإدارة الدولة أغلب القوانين

المعمول بها أغلبها القوانين الموجودة بعهد صدام حسين وقبل عهد صدام حسين وحتى الاتفاقية الأمريكية ـ العراقية التي صارت بدون موافقة البرلمان ، البرلمان يطلع عليها ولكن ما كان ممكن هذه الاتفاقية ان تمر بالبرلمان وبناءً على قوانين سابقة مرت الاتفاقية والآن نفس الشيء أيضا هذه الاتفاقية إذا يأتون بها للبرلمان نتيجة المزايدات لا تمر والعراق بحاجة إليها فيضطروا واعتماداً على قوانين سابقة بينما النص الدستوري لا بد أن تكون به موافقة بتصويت الثلثين . ثانياً في المجالات الأخرى نحن اعلنا دولة اتحادية ولكن هذه الدولة الاتحادية مجرد اسم فقط في اقليم كردستان بالنسبة لاقليم كردستان دولة اتحادية وما عدا ذلك دولة غير اتحادية لذلك في نوع من الازدواجية من ناحية دولة اتحادية ومن ناحية أخرى دولة مركزية . نتيجة الدولة المركزية ست وأربعين وزير عندك وبعد المناصب الأخرى يصبح أكثر من ست وأربعين معقول ست وأربعين في دولة اتحادية . وبالنسبة للاقتصاد مع الأسف الشديد ليس لدينا في الحكومة منذ أول تشكيل حكومة وإلى الآن خبراء اقتصاديين قادرين على تخطيط اقتصادي ينقذ البلد ، إذن لابد من العمل في الأستفادة من خبراء في مجال الطاقة يعني هل معقول كل هذه الإمكانات المادية في العراق وشعب العراق يعيش في فقر ونصفه تحت خط الفقر هل ممكن نحن بلد النفط والبترول نحتاج إلى بانزين ونستورده من الخارج ما معقول هذا الشيء لذلك الأطراف المشاركة

في صراعاتها الداخلية على هواجسها دون التفكير في مصلحة العراق ولابد من خطوات عملية ولازلنا نفتقر لهذه الخطوات .

**ما هو رأيكم بالعملية التشريعية في العراق وهل تسير في رأيك بالطريق الصحيح في ظل الشد والجذب بين رئيس السلطة التشريعية ورئيس السلطة التنفيذية؟**

- هذا القرار الذي صدر من المحكمة الاتحادية بأنه ليس من حق البرلمان التشريع هذه الكلمة استعملت وأثارت الكثير من القيل والقال مهمة البرلمان التشريع ولكن من الناحية الإعلامية نُشر الخبر بشكل كان القصد منه التشويش في الدستور مشاريع القوانين تأتي إلى البرلمان إما من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء البرلمان من حقه إن يقدم مقترحات قوانين في مجلس النواب أنا كنت ضمن المجموعة التي عملها لإلغاء وزارة البلديات والشؤون الاجتماعية في وزارة العمل وكان هدفنا عندما طرحنا هذا مقترح القانون بأنه نخطو خطوات نحو الفدرالية يعني بلدية النجف المفروض تكون المسؤولة عن الأراضي السكنية . . . الخ البصرة الناصرية العمارة وهكذا يعني البلدية مسألة داخلية بحته متعلقة بالمحافظات وفي ذلك الشؤون الإجتماعية شبكة الرعاية الإجتماعية المفروض ترتبط بالمحافظات لماذا كل هذه نضعها مركزية فالحكومة على حساب الغاء وزارة صعب وعلى ذلك لابد من توزيع الموظفين وهذا يصبح إرباك قدموا اعتراض من خلال رئاسة الجمهورية

إلى المحكمة الاتحادية ليس من منطلق قانوني بحت وليس من فكرة الفيدرالية وإنما من منطلق هؤلاء ماذا يكون مصيرهم إصدروا هذا الرأي نحن بالتأكيد لنا ملاحظات كثيرة على المحكمة الاتحادية ولكن في نفس الوقت لابد ان نلتزم بقراراتها ولكن في قناعاتنا لدينا ملاحظات لابد من الالتزام بالدستور والدستور يقول عندما يصدرون قرارتهم أنا واياك لابد من الالتزام طالما كان في اعتراض من رئاسة الجمهورية بناءً على تكليف من رئاسة الوزراء وإذا لو كان مجرد ابداء رأي ما كان به إلتزام فهو مجرد رأي تلتزم أو لا تلتزم ولكن طالما بناءً على اعتراض رئاسة الجمهورية ورئاسة النواب عليه ضمن المحكمة الاتحادية صار قرار بهذا الشأن نحن الآن هدفنا نخطو خطوة بخطوة للفدرالية ولكن من ناحية أخرى مقترحات القوانين أحياناً نحن في البرلمان أسرى المزايدات لابد من كل عائلة فقيرة لها كذا قيمة يا أخي أنا لست أجيب من دجلة لابد كل ما يتعلق بالأموال لابد من رأي الحكومة قادرة على هذا الشيء أو لا أو أصدار قانون بالعفو عن كل الذين زوروا شهادات بمعنى ذلك يعني حتى أصحاب الشهادات الحقيقة ينظر اليها بشك سنة ١٩٥٨ عبد الكريم قاسم عندما عمل ثورته أصدروا قرار بالزحف وكان يعني العبور الراسب في الثانوية يعتبر ناجح ويدخل إلى الجامعة وكان في ناس طلاب نتيجة فقد أهلهم رفضوا ذلك وفعلاً كان له تأثير سيء في الشهادات العراقية في عام ١٩٥٨ الآن عندما تصدر عفو عن الذين زوروا شهاداتهم

نخلق حالة شك على كل الشهادات هؤلاء الأشخاص الذين يريدون هذا الشيء إما عندهم بعض اقاربهم متورطين يريدون انقاذهم بهذا الشكل أو يريدون الكسب ولكن هؤلاء الذين يريدون الكسب يخسرون من ناحية أخرى . القصد بأنه ليس من حقه التشريع يعني تقديم مقترحات القوانين وله علاقة بالناحية المالية المفروض أن توافق عليه الحكومة وإذا ما يصير تتطور الحكومة .

**▪ بعد ثمان سنوات من التغيير الا ترى ان هناك ضعفاً في التخطيط في الدوائر الخدمية رغم الأموال الضخمة وان هناك سوء استخدام للأموال وصرفها فلم يحدث أي تغيير؟**

- السبب المحاصصة والمفروض المشاركة في قرارات الدولة فمثلاً مئات من المدراء العامين أو ربما العشرات غير مؤهلين ليكونوا مدراء عامين المدير العام لولب حركة في كل الدولة المدراء العامين الكوادر الأساسية التي تعتمد عليهم الدولة في كل مجالاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وهم أساس والمدير العام ينظر إلى وزيره إذا كان من جماعة وزيره يتحرك وإذا ليس من جماعة وزيره لابد من أن يقدم تقرير يوميا إلى الجهة السياسية التي ينتمي إليها . فهذه الوثائق التي تنشر يومياً في الصحف تنشر من خلال الموظفين إدارة الدولة إلى الآن ما عندنا أولاً العراق في الأصل ليس له تقاليد ديمقراطية

كان هناك بعض التقاليد في العهد الملكي لذلك في العهد الملكي لن تجد مسؤول بعد كل هذه السنوات بأنه استغل مركزه نوري السعيد عندما كان يسافر إلى لبنان أو لندن كان يستلف مبلغاً من والد الدكتور أحمد الچلبي وعندما يرجع خلال ثلاثة أو اربعة اشهر يرجع له الأموال لان لا يوجد لديه عبد الكريم قاسم ومجموعته ما كان له أموال وعبد السلام عارف مات فقير ولم يكن لديه شيء لكن في عهد صدام بدأت السيطرة على كل مرافق الدولة وأمكاناتها والموظفين حسب قربهم من صدام والحزب وإلى الآن هذه باقية الرجل الفقير عندما يذهب إلى دوائر لازم تكون عنده واسطة فطالما الدولة غير منظمة فبالتالي ليس هناك أي سيطرة على تلك الأجهزة لتكون جيدة وإلى الآن لا توجد محاسبة موظف مثلا يتكلمون على الفساد حتى الآن لم نسمع بمفسد أو مرتشي حوكم إلا أحيانا وهي تأخذ طابع سياسي .

- **من أين يخشى أصحاب المشروع؟**

- أصحاب المشروع مختلفين إلى الآن لم تتوفر تلك الثقة التي تأتي من خلال الخطوات العملية إلى الآن مثلاً حينما في المعارضة الذين كانوا واضحين وناشطين وكان لهم دور المجلس الإسلامي الأعلى والطرفين الكرديين وحزب الدعوة وكان في حزب إسلامي وإن كان هذا الحزب يبتعد عن أي

نشاط وهو المعروف اليوم بالحزب الإسلامي حتى في مؤتمر لندن لم يشاركوا وكذلك المؤتمر الوطني برئاسة الدكتور أياد علاوي مشارك أساسي . والآن نفس المجموعة مازالت في الحكم حتى أياد علاوي .

- أين اصحابكم د . الچلبي ،الشريف علي بن الحسين ، حميد مجيد موسى ، وحتى نفس د .أياد علاوي؟

- مع الاسف الشديد ظروف العراق تغيرت الحزب الشيوعي العراقي الذي كان أكبر حزب كانوا يعملون مظاهرات ويرددون (عاش زعيمي عبد الكريمي) ولكن الظروف والتصفيات والحزب لم يقدم طروحات جديدة ظلوا على وضعهم السابق فلم يستطيعوا الحصول إلا على مقعد واحد .

وكذلك الشريف علي شخصية محترمة يستحق أن يكون سفيراللعراق في بريطانيا مثلاً . . الطابع الغالب الآن في العراق المبدأ ورغم خلافاتنا نحن متوحدين فالشريف هو سني ولكن عقليته ليس فيها إتجاهات مذهبية فهو أقرب إلى الشيعة فالسنة غير مهتمين به لذلك أصحاب المشروع الحقيقيين الذين كان لديهم قوة هم فعلاً على الساحة وكانت أمريكا تحسب لهم حساب و د . الچلبي كان ممكن أن يبقى رجلاً قوياً ولكن دخل في خلاف مع الأمريكان ومواقفه كانت

وطنية و مهمة جداً في بعض الجلسات خاصة عندما تحول وجود القوات الأمريكية من محرر إلى محتل حقيقة ثلاثة تكلموا مع الأمريكان الچلبي / مام جلال / كاكا مسعود .

■ هل تخافون من عودة البعث؟

- لا اعتقد حزب البعث يتمكن من العودة إلى الحكم كبعث الآن هم في المعارضة وبينهم صراعات كثيرة ومشكلة البعثيين حتى عندما كنا في الأيام المعارضة اتصلنا بهم وهم حامد الجبوري وصلاح عمر العلي وقلنا لهم تعالا إلى المعارضة شكلوا تنظيم جديد حتى لو كان هذا التنظيم بأسم البعث الديمقراطي قالوا لا نستطيع عمل أي تنظيم إلا بموافقة القيادة القومية وكانت في بغداد والقومية في سوريا فهم يستمدون الشرعية من القيادة القومية . الفكر الطائفي هو الخطر على العراق فهناك هواجس أن الشيعة يحكمون العراق ويعتقدون أن الشيعة يعني إيران . لذلك نحن بحاجة إلى أن نتخلص من النزاعات .

■ هناك ثنائية المركزية بكل أخطائها في السابق والفدرالية بكل مخاوفها عدا تجربة اقليم كردستان التي تمت بنجاح . . لماذا هناك مخاوف من الإقليم الشيعي؟

- عندما طرح المشروع بعنوان تسع محافظات فهم من قبل الآخرين على انه سبيل إلى الانفصال لأن الآن يمكن صار الاستقلال شأن داخلي الشأن الداخلي يكون لا مركزية وفدرالية حتى ممكن الشأن الداخلي يكون فدرالية لكن اقليم يستقل ويقطع من العراق وينتمي إلى دولة أخرى هذا غير ممكن يمكن الظروف الذاتية والجغرافية في كردستان أحسن من مناطق العراق تشكيل الإقليم الدستور نظمه خطوة بخطوة اعتقد كلما تتشكل الأقاليم آنذاك العراق يشعر باستقرار مثلاً الآن وزير الصناعة عربي مهما حاول أن يعمل في البصرة أو العمارة يشكون باهتمامه هذا بمثل اهتمامه بمحافظة الأنبار ووزير التعليم العالي مثلا سيقولون اهتمامه في الجامعات التي تكون في المحافظات الجنوبية أما في الموصل فلا تكون لديه القناعة بأن ينظر إلى جامعة الموصل مثل نظرته إلى الجامعات في المحافظات الجنوبية هذه الهواجس تنتهي إذا تشكلت الإقاليم تبقى مجموعة من الصلاحيات المحددة للحكومة بموجب الدستور مثلاً وزير التربية لا نهتم له لماذا نهتم بغير الوزارات .

- **تحدثنا عن المستوى السياسي ماذا على المستوى الشعبي؟**

- أولاً مؤسسات ثقافية لا وجود لها ناس طيبين نأتي بهم لوزارة الثقافة مهمتهم تطوير الثقافة . تطوير الثقافة يعني كل

وزراء الثقافة الذين أتوا أفضلهم مفيد الجزائري ولكن ليس الرجل المثالي للثقافة . وسعدون الدليمي إنسان طيب ممتاز وله اهتمامات ثقافية ولكن لا تقدر ان تسلمه وزارة الثقافة بمعنى تطوير الثقافة في العراق كان المفروض وزير قادر على تطوير الثقافة وله اهتمامات ومجالات لتطويرها بجانب من جوانب الثقافة تاريخ حضارة تحقيقات موسيقى شعر يعني يكون لديه اختصاص في المجالات الثقافية والفنية . فمثلاً نحن في العراق ليس لدينا باليه لكنه ضروري .

- **هل انت متفائل بالمستقبل؟**

– مستقبل العراق مستقبل واعد عندما نتكلم عن الايجابيات نحن لا نتصور أن أعادة تشكيل دولة من العراق بعد مرور تلك السنوات من المآسي والدكتاتورية . . . الخ بجرة قلم وبلحظه من اللحظات تشطب كلها ونستطيع أن نعيد بناءه ولابد أن نبدأ من التربية لأنها هي الأساس لا بد من اعادة تكوين الإنسان العراقي من الروضة إلى الأخير وأغلب الدول التي مرت بمراحل مشابهة نفس الشيء رئيس وزراء الچيك ذكر معاناتهم عندما كانت السلطة دكتاتورية وتابعة إلى الاتحاد السوفيتي وبعد سقوط الحكومة والفساد المالي والإداري ودول أخرى مرت بوضع صعب روسيا مثلا لا تزال مشاكلها كثيرة بالنسبة إلى الفساد المالي والإداري والصراعات الموجودة بين

القوميات نحن من بعض النواحي احسن من باقي البلدان على الأقل الحمد لله لم نصل إلى حالة الاقتتال وكنا على وشك ولكن الحمد لله حكماء الشعب العراقي يجنبون العراق هذه المآسي وحتى الهواجس الموجودة بين الشيعة والسنة وبين الأكراد والعرب ليس على المستوى الشعبي لكن على المستوى السياسي بين السياسيين الذين يتطلعون إلى حكم مئات الآلاف تجد شيعي زوجته سنية أو سني زوجته شيعية أو عربي زوجته كردية مثلاً في ايرلندا الشمالية نائب رئيس الوزراء كاثوليكي ورئيس الوزراء بروتستانت فوضعوا الكاثوليك في الاجتماعات من الناحية والبروتستانت من ناحية أخرى ووضعوا بينهم جدار ضد الرصاص حتى لا يتكلموا مع بعض فهذا الشيء لا يوجد لدينا فيستغربون من عندنا .

## السيد حميد مجيد موسى

### سكرتير الحزب الشيوعي العراقي

اشتركنا كقوى وطنية في نضال موحد وطويل للخلاص من نظام فاشي دموي وكانت الصورة التي رسمناها للمواطنين بديل زاهر ووضع جديد ديموقراطي وعراق جديد بناء على ما يملكه العراق من مؤهلات . . الخ

ولكن بعد مضي سنوات لم يلاحظ الناس ما صورناه لهم وبالكاد الآن هم يتلمسون ملامح بسيطة منه وهذا الوضع يحتاج الى وقفة .

بحاجة الى الحديث عن العوامل والاسباب التي أدت الى هذا الركود الذي نعيشه اليوم ولا يعزى هذا الركود لسبب واحد بل

مجموعة من العوامل والاسباب منها قديم وأرث ومنها حديث ونعتقد ان الاسباب في وضعنا الحالي هي :

١- ان التغيير على يد الاجنبي كان له استحقاقاته وضريبته ، السبب ان كل القوى المناضلة لم تستطيع بقواها المتعددة أن تغير النظام وتم التغيير على يد أجنبية وكان له استحقاقات وفرضت علينا مساراً .

٢- الأرث المتراكم ولد سبباً آخر وهو استباحة البلد بالتدخلات الاجنبية والاقليمية فالعراق بلد مستباح الحدود والكل يسعى لخدمة مصالح بلده القومية وهنا لا استثني اي دولة من الدول .

٣- الارهاب ، وكان له الأثر الكبير في تأخير عجلة التغيير في البلد .

٤- كما كان لفوضى الادارة وما رافقه من فساد مالي وأداري الاثر الكبير في هذا الوضع الذي نعيشه اليوم وكذلك ضعف المسألة .

هذه كانت عوامل رئيسة ونعتقد بوجود عوامل ثانوية منها :

ـ مسؤولية القوى السياسية الوطنية العراقية

فهل كانت بالطريقة والشكل السليم وكانت قرارتهم بشكل سليم ام انها كانت اسيرة لنظرات ضيقة؟

لقد دخلنا في دماء وميليشيات ودول خارجية وهذه كانت ادوات للصراع وبالتالي اصبحنا غير قادرين على انقاذ البلد من الدمار وما رافقه .

ان شعبنا كان سخياً معنا الا اننا لم نحسن استثمار هذا السخاء واليوم الشعب يشعر بالالم وهذه اعتبرها أزمة حقيقية ، كما اننا اليوم نعيش مظاهر متعددة لسوء الادارة فلم يكن لدينا دولة سابقاً وحتى اليوم ، كان يجب علينا اعادة النظر في عدد من المؤسسات ولكن السؤال كيف؟

السبب الآخر الرئيسي هو القوى السياسية وتناحرها والقوى الاجنبية فتناحر القوى السياسية انعكس سلباً على التغيير .

- **هل يمكن اعادة بناء النظام؟**

اكيد نعم ولكن يجب ان نبدأ بخطوات سليمة في مجال الامن وبناء الاقتصاد وتوحيد جهود القوى الوطنية .

مما سبق يمكن القول ان هناك اسباباً رئيسة كانت وراء تأخر عجلة التقدم حكمتها عوامل ثانوية وهي الفساد وعدم استقلال القضاء وادارة ملف النزاهة بشكل غير سليم .

ـ واليوم نحن بحاجة الى تقليل الحكومات المتعددة عبر الفصل بين السلطات والقضاء المستقل له الدور الكبير في الحد من تعدد الاقطاب في الحكومة والدولة .

وعلى الجميع ان تتظافر جهودهم لمشروع تقييم تجربة الماضي وتحت هدف بناء الدولة واعادة البناء لخدمة هذا الشعب الكريم والصابر .

## د. احمد الجلبي

رئيس المؤتمر الوطني

- **ما هو تقييمكم لنظام الادارة المالي في العراق؟**

– ان نظام الادارة المالية بائس جداً في العراق فخروقات فظيعة للقوانين والانظمة التي تنظم مالية الدولة ، كما ان هناك عدم اكتراث لتلك القوانين والانظمة .

ونظم المحاسبة كذلك ضعيفة وابواب الانفاق تتميز بالفوضى ومبالغ طائلة انفقت دون تخفض في الميزانية ، رافقها ضعف في الرقابة المالية وجميع ذلك كان باباً للفساد المالي وهنا انا افضل الغاء او تحديد هيئة النزاهة فالنقطة الثانية باعتقادي كان لها الاثر في الوضع الحالي هو خطأ كبير في نظام

التفتيش فالمفروض ان يكون هنك تفتيش استباقي بعيداً عن المحاصصة وعلى اسس مهنية وهذا له الدور في توزيع الثروة بشكل عادل وتوفير فرص عمل والتنمية وتوفير الخدمات وتشجيع الادخار . . الخ .

نحن الآن اكتشفنا اخطاء كبيرة في اعداد الموازنات وتنفيذها فاكثر من ٢٨ ترليون دينار غير مطفئة وهي ما يقارب الـ ٢٤ مليار دولار وهذا جاء في تقارير رسمية ولا تعرف حالياً اين ذهبت هذه الاموال؟ اليس هذا سبباً في وضعنا اليوم .

ـ تعزيز السلطة التشريعية :

وهنا عدة نقاط اهمها تثبيت حق مجلس النواب في تشريع القوانين وهذه مهمة وخطيرة وكذلك تعزيز قدرات السلطة التشريعية على الرقابة وان تكون السلطة التنفيذية تحت عينها وتحسب للسلطة التشريعية الحساب وهنا اشير الى الآتي :

١ـ ضرورة رفع قيد مخاطبة الحكومة عن طريق وزير واحد .

٢ـ تثبيت حق المسألة وتوجيه الاسئلة وتحديد مواعيد للرد على اسئلة النواب .

٣ـ تحرر مجلس النواب من سيطرة الكتل السياسية ورؤسائها .

خصوصاً اني اشعر ان حركة التحرر في مجلس النواب في تصاعد مستمر وهناك نواب اليوم يشكلون ضغط على رؤساء

الكتل وانا اشعر بالاسف لعدم وجود اندفاع لدى هؤلاء الرؤساء وانما اندفاعهم نحو صفقات جانبية لذا فتقليل دور رؤساء الكتل له الاثر الكبير في تقوية السلطة التشريعية .

كما اشير هنا الى ان على السلطة التشريعية ان يكون لها دور في السياسات والاجراءات والاستعانة بالخبراء في عمل اللجان وغيرها .

ـ المحور الثالث والمهم للاصلاح هو السلطة القضائية

فهي المخرج العملي لمشاكلنا اليوم ولكن بشرط استقلالها ومهنيتها فنحن بحاجة الى قضاء شجاع ومهني وها لابد من العمل بالمقابل على توفير الحصانة لهذه السلطة وممثليهم وتوفير الامكانات اللازمة لهم من التدريب وغيره والفصل بين السلطات ضمان سيرها بالشكل السليم .

مما سبق فان العمل على المحور المالي للدولة والتشريعي والقضائي هو الطريق للخلاص من وضعنا اليوم وهو السبب في تأخر عجلة التقدم رغم مرور هذه السنوات .

كما ان تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي فوراً وبعيداً عن المحاصصة له دور كبير ونعتقد ان الاختيار غير المناسب للاشخاص المسؤولين كان له الاثر في الوضع اليوم وهذا ما ينطبق على اغلب الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ .

والنقطة الاخيرة والمهمة هي السلطة الخامسة وهي مؤسسات المجتمع المدني والعمل على دعمها وتطويرها والاستماع اليها فان لها الدور الكبير في التشخيص والمساعدة .

# عن المعهد العراقي للحوار

المعهد العراقي للحوار مؤسسة فكرية بحثية ، تعنى بالدراسات والتخطيط الستراتيجي ، تأسست بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ ، لتقوم بمهمة صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال الرصد المكثف للأحداث وتطوراتها وعرضها على المختصين ومناقشتها من خلال ندوات و ورش عمل وطاولات بحث مستمرة ، للخروج بحلول متوقعة لما يعترض العملية الديمقراطية الناشئة من عقبات و اعاقات .

يتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من كل مفاصل الدولة ؛ عبر المشرف العام الشيخ د . همام حمودي الذي يعد من صانعي القرار في البلاد ، وعبر اعضائه الذي لهم اتصال مباشر بقادة البلاد جميعا وبمختلف توجهاتهم الفكرية والايديولوجية والسياسية .

## مجلة حوار الفكر الفصلية

يصدر المعهد العراقي للحوار مجلة (حوار الفكر) الفصلية الفكرية كل ثلاثة اشهر وقد وصل لغاية شهر حزيران ٢٠٢١ الى ٢٧ عدداً ، يحتوي كل عدد على ملف لاهم ما يشغل ذوي الشان والمختصين من امور تقع في طريق او تعترض بناء الدولة العراقية الحديثة ، ومنها :

- الارهاب في العراق .
- أزمة المياه في العراق .

- معوقات التحول الديمقراطي في العراق .
- اعادة بناء الدولة . . صياغات الحل .
- المرأة في ظل الدستور العراقي الجديد .
- مدخل لتحسين مستوى جودت عمليات نشر التقنيات الزراعية .
- الانتخابات النزيهة ودور الاعلام فيها .
- الانتخابات البرلمانية العراقية .
- احداث الموصل . . تداعيات الازمة واثارها .
- الحشد الشعبي . . مقاربات تاريخية وسياسية .
- البرنامج الحكومي بين النظرية والتطبيق الاداري .
- الحرب على داعش . . العالم يستنفر ضد الارهاب .
- الاقتصاد العراقي . . بين الريعية والتنوع .
- خيارات ما بعد الانتصار .
- التعليم ما بعد الانتصار . . صناعة انسان وبناء دولة .
- دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية الداخلية العراقية .

**الموسم الثقافي السنوي**

يقيم المعهد العراقي للحوار موسماً ثقافياً سنوياً في شهر رمضان ، يستمر لعدة ايام ، يحاضر فيه جملة من المختصين في

الموضوعـات الحيـة المتعلقـة بالشـأن العراقـي والاقليمـي والدولـي .

**كان من ابرز موضوعاته :**

- رمضان الانتصار . . فرصة للحوار والتنمية
- رؤى في الشأن العراقي
- معاً لبناء العراق ، الانسان والمؤسسات .
- شيعة العراق . . الى أين؟

**ابرز نشاطات المعهد :**

**اقام المعهد ندوات وحلقات نقاشية تجاوزت ال٨٠ برنامجاً الى حين صدور هذا الملخص التعريفي كان من ابرزها :**

- نـدوة دور الدبلوماسـية فـي عمليـة التنميـة الكوريـة الجنوبيـة (السـفير الكـوري الجنوبـي فـي بغـداد هيـان ميونـغ كيـم .

- التطورات السياسية وعلاقة الحكومة الاتحادية بالاقليم (نائب رئيـس الـوزراء العراقـي الاسـبق ، عضـو المكتـب السياسـي للاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني د . برهـم صالـح .

- برنامج حوار الشباب .

- التجربـة البرازيليـة ٠٠ اسـباب الصعـود (السـفير البرازيلـي فـي بغـداد انـور النحـاس) .

- الدفـع بالآجـل (رئيـس اللجنـة الماليـة النيابيـة د . احمـد الجلبـي) .

- ازمة الحضارة الاسلامية (وزير المالية السابق د . علي عبد الامير علاوي) .

- وزارة التعليم العالي بين الواقع والطموح ( وزير التعليم العالي الاستاذ علي الاديب) .

- حلقة نقاشية ( رئيس مركز البحوث والدراسات الستراتيجية في طهران د . حسين اكبري) .

- الهند ٠٠ تعددية مفرطة وعملقة اقتصادية (السفير الهندي في بغداد سوريش كية) .

- السياسة المالية والاقتصادية للموازنة الاتحادية (د . حيدر العبادي رئيس الوزراء) .

- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات) .

- ورشة عمل مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين - الاليات والمعوقات .

- حوار حول التجربة الصينية مع سفير العراق في الصين الدكتور عبد الكريم هاشم .

- العراق والخيارات الدولية لمواجهة الارهاب في مجلس النواب .

- حوار حول التجربة الصربية مع سفير صربيا في بغداد راديساف بيتروفيتش .

- حوار التردي المالي وانعكاساته على اداء الحكومة .

- حوار حول منطقة الشرق الاوسط بعد الاتفاق النووي ونهاية

داعش مع الدكتور كريم باكزاد رئيس مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس .

- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات) .

- جلسة حوارية لمناقشة المصادر المالية البديلة لدعم الحشد الشعبي .

- ندوة محددات السياسية الخارجية . . . التعامل مع ازمة قطر نموذجا مع السيد نزار الخير الله وكيل وزارة الخارجية .

- ندوة اعلام التوحش واليات المواجهة ٠٠كيف نحاصر الارهاب اعلامياً .

- ندوة الشباب وتحديث الخطاب الموجه اليهم .

- ندوة دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية بالتعاون مع لجنة العلاقات الخارجية النيابية .

**حوار بغداد**

يعد حوار بغداد علامة فارقة في عمل المعهد العراقي للحوار وهو تجمع حواري سنوي يُعقد في العاصمة العراقية بغداد ، ويستضيف عشرات المسؤولين السياسيين والامنيين ورجال الاعمال والاكاديميين من العراق والمنطقة والعالم لتبادل وجهات النظر ازاء التحديات المختلفة التي نواجهها معاً .

وتركزت نقاشات المؤتمر الاول الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ حول خيارات ما بعد الانتصار على داعش في

العـراق ، وتأثيـر ذلـك سياسـياً واقتصاديـاً وامنيـاً وثقافيـاً وعلـى مسـتوى العلاقـات الخارجيـة بيـن بلـدان المنطقـة التـي تشـهد موجـات عنـف مشـابهة .

يعتبـر حـوار بغـداد مسـاحة حـوار حـرة بـدون شـروط وقيـود يلتقـي فيهـا نخبـة مـن المفكريـن وصنـاع الـرأي والقـرار لوضـع الحلـول المناسـبة لاهـم مـا يواجـه بلداننـا مـن تحديـات مختلفـة .

## اصدارات المعهد :

- العـراق فـي الوثائـق السـرية لـوزارة الخارجيـة الامريكيـة ١٩٥٥-١٩٥٧ .
- الدستور العراقي الدائم ٠٠ ماله وما عليه .
- نحو نظرة قرآنية لقضايا السياسة والمجتمع .( ١٤ كراساً)
- ماذا يحتاج العراق في ضوء تجربة ثمان سنوات .
- إعادة بناء الدولة . . صياغات الحل ( جزءان) .
- معوقات التحول الديمقراطي في العراق .
- الرؤى المستقبلية لتحقيق الامن المائي العربي .
- افـكار ورؤى فـي قضايـا عراقيـة - محاضـرات المرحـوم د . احمـد الجلبـي .
- الثقافة السياسية . . منطلق المفهوم وازمة التأسيس .

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار